

Distr.: General
29 September 2006
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن
مكافحة الإرهاب

تلقت لجنة مكافحة الإرهاب تقرير صربيا المرفق المقدم عملاً بالقرار ١٦٢٤
(٢٠٠٥) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة أن تتخذوا الترتيبات الكفيلة بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إلين مرغريته لوي
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)
بشأن مكافحة الإرهاب



مرفق

**مذكرة شفوية مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة من البعثة الدائمة
لصربيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب**

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية صربيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب وتتشرف بإحالة تقرير جمهورية صربيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) (انظر الضميمة).

تقرير جمهورية صربيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٦٢٤ (٢٠٠٥)

أعطى قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) المنظمة الدولية أداة فعالة لمكافحة الإرهاب على جميع المستويات. وتشكل فقرات منطوق هذا القرار أساسا متينا لتعريف قانوني لمكافحة الإرهاب على مستوى الدولة.

والقرار ١٦٢٤ جهد آخر من بين الجهود العديدة التي تبذلها الأمم المتحدة وأجهزتها وهيئاتها لمكافحة الإرهاب، ويوفر استراتيجية شاملة لمنع واحدة من أكبر المشاكل الدولية ومكافحتها. وسياسة صربيا في هذا المجال متمشية تماما مع الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال وتقوم سلطاتها المختصة بتنفيذها بشكل متسق. وقد نفذت جمهورية صربيا بالفعل، من وجهة النظر القانونية الرسمية، عناصر قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ ذات الصلة بتجريم الإرهاب^(١).

وقد أتاح المؤتمر الوزاري الإقليمي الخامس بشأن الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة والفساد والإرهاب المنعقد في برودو كود كرانيا، سلوفينيا يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وتوقيع إعلان مشترك لجمهورية صربيا فرصة عرض سياستها العامة ودورها في مكافحة الإحرام الدولي. ومن أبرز معالم هذه السياسة وهذا الدور، بالإضافة إلى التقدم الهام المحرز في مكافحة الإرهاب وسائر أشكال الجريمة الدولية، نشاط صربيا في المجال القانوني. فقد اعتمد البرلمان الصربي، وفاء منه بعدة التزامات، منها التزامات البلد المترتبة على القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، قانونا جنائيا جديدا دخل حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. واعتمد مؤخرا قانون شرطة جديد سعيا إلى بلوغ الهدف عينه. كذلك، تعد جهود صربيا لاستيفاء شروط الاندماج في العمليات الأوروبية، ومنها إصلاح الشرطة باعتباره

(١) تنص المادة ٢٣ من القانون الجنائي الأساسي (الجريدة الرسمية لجمهورية صربيا، العدد ٢٠٠٣/٣٩) على سجن أي شخص يعتمد تحريض شخص آخر على ارتكاب عمل إرهابي (قارن الفقرة ١ (أ) من منطوق قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) الداعية إلى اعتماد تدابير تهدف إلى أن تحظر بنص القانون التحريض على ارتكاب عمل إرهابي). وبما أن المادتين ١٢٥ و ١٥٥ (أ) من القانون الجنائي الأساسي تجعلان من الإرهاب جريمة جنائية، تُطبق المادة ٢٣ منه على أي شخص يحرض على ارتكاب أعمال إرهابية.

وتنص الفقرة ١ من المادة ١٣٤ من القانون الجنائي الأساسي على معاقبة أي شخص يحرض على الكره أو التنافر أو التعصب الإثني أو العرقي أو الديني أو يثير تلك المشاعر بين السكان والأقليات الإثنية في جمهورية صربيا (قارن الفقرة ٣ من منطوق القرار ١٦٢٤ الداعية إلى اتخاذ تدابير من أجل التصدي للتحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب بدافع التطرف والتعصب ضد المنتمين إلى ديانات وثقافات مختلفة).

عاملا هاما في مكافحة الجريمة الدولية ولتحديد مبادئ ومعايير وأهداف لعمل الشرطة، مفيدة أيضا في تنفيذ هذا القرار.

وتعتبر إقامة آلية فعالة لجمع المعلومات عن المهاجرين غير القانونيين وفقا لمعايير النظام الأوروبي لمضاهاة بصمات الأصابع (يوروبداك) من الشروط الأنفة الذكر وتمشى تماما مع التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعثور على أي أشخاص يساندون و/أو يرتكبون أعمالا إرهابية وعدم توفير الملاذ الآمن لهم (قارن الفقرة ١ (ج) من منطوق القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)).

ويذكر من بين مشاريع صربيا الإصلاحية الأخرى التي باتت في مرحلة التحضير النهائية والتي تدخل في نطاق اختصاص وزارة الداخلية وذات صلة بتنفيذ القرار، قانون اللجوء، وقانون رصد حدود الدولة، وقانون بطاقات الهوية.

وقد صيغ قانون اللجوء ليتمشى مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع وصمم ليشكل جزءا لا يتجزأ من قانون اللجوء لدولة اتحاد صربيا والجبل الأسود السابقة. ويهدف قانون إدارة الحدود الجديد، الذي لا يزال أيضا في المرحلة التحضيرية، إلى إيجاد قواعد ناظمة للإدارة المتكاملة للحدود، هدفها منع الجريمة عبر الوطنية وحماية حدود الدولة.

ويتسم اعتماد قانون بطاقات الهوية الجديد بأهمية خاصة في الوفاء بالالتزامات المترتبة على القرار الآنف الذكر. ويحظى هذا القانون، من بين مشاريع الإصلاح في وزارة الداخلية، بقدر كبير من الأهمية ليس لممارسة حقوق الإنسان المعترف بها فحسب، بل أيضا كجزء من الجهود الدولية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي يكون فيها التعرف على هوية الأشخاص بدقة وموثوقية وسرعة أمرا أساسيا. ويهدف هذا القانون أيضا إلى المساعدة في مكافحة وثائق السفر المزورة التي كثيرا ما تكون المستعان الأول للإرهابيين والمنظمات الإرهابية.

ويساهم التنظيم الداخلي المناسب لوزارة الداخلية أيضا في مكافحة الإرهاب وسائر أشكال الجريمة الدولية. ويحدد القانون الجديد بشأن التنظيم الداخلي الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الشروط المسبقة القانونية والتنظيمية لأداء مهام الوزارة بشكل فعال. ومن منطلق تحقيق الهدف نفسه، تبذل الوزارة جهودها لتعزيز تعاون الشرطة على الصعيد الدولي لمكافحة الإرهاب، وخصوصا بتدريب موظفيها وبرامجها وموادها التدريبية والمعدات الفنية.